الطريق نحو الانتخابات البلدية في شمال شرق سوريا: العملية المشوّهة والواقع الهش

تقرير صادر عن وحدة التوافق والهوية المشتركة في مركز الحوار السوري

25 حزيران/يونيو 2024، 19 ذو الحجة 1445 هـ

المحتويات

تمهيد..... 2

أولاً: الانتخابات بين المعايير الدولية والسياق العام في مناطق "قسد": بيئة غير مهيّأة للانتخابات 3

ثانياً: من العقد الاجتماعي إلى القوانين الانتخابية: هندسة الإطار القانوني للعملية الانتخابية وفق أيديولوجيا العمال الكردستاني 7

ثالثاً: علاقة المواقف المحلية والدولية بالمضي في الانتخابات المحلية: عامل خارجي مثبط..... 10

رابعاً: الانتخابات المزمعة في شمال شرق سوريا المعبأة بأبعاد سياسية انفصالية: هل ثمة ازدواجية في المعايير؟! 12

خاتمة:..... 14

تمهيد:

في سياق المشروع الخاص بقوات سوريا الديمقراطية "قسد" ضمن مناطق سيطرتها شمال شرق سوريا، وبعد أن قامت بإصدار العقد الاجتماعي الجديد أواخر عام 2023 أصدر "مجلس الشعوب الديموقراطي" الذي يُعدّ الجهة التشريعية وفق العقد الاجتماعي المشار له، أربعة قوانين خاصة بتنفيذ العمليات الانتخابية، وهي تباعاً: قانون المفوّضية العليا للانتخابات رقم 2، وقانون البلدية واتحاد البلديات رقم 4، وقانون الانتخابات البلدية رقم 5، وقانون التقسيمات الإدارية رقم 6 لعام 2024، ومن ثم شرعت في الإعلان عن الانتخابات البلدية بناء على ذلك الإطار القانوني الناظم، والتي كان من المفترض تنفيذها في 11 حزيران 2024.

على الرغم من أن هذه الانتخابات ليست الأولى كحال العقد الاجتماعي، إذ تعود أول انتخابات في مناطق "قسد" إلى أواخر عام 2017 ومطلع عام 2018. فقد أُجريت انتخابات على مراحل ثلاث تضمّنت: انتخاب اللجان المحلية للأحياء ثم انتخاب المجالس المحلية، أعقبها انتخاب "مجلس الشعوب" في المقاطعة التي تتألف منها "الإدارة الذاتية" آنذاك، وأخيراً انتخاب "مجلس الشعوب الديمقراطي" الذي يُعدّ السلطة التشريعية للمنطقة ككل[1].

رغم ذلك استدعت هذه الخطوة الجديدة ردود فعل غاضبة على المستوى الوطني، حيث أعلنت كتل المجلس الوطني الكردي مقاطعة العملية بوصفها غير مشروعة، فيما خرجت مظاهرات للمُهجّرين السوريين من مناطق شمال شرق سوريا رفضاً لهذه العملية بوصفها خطوة لترسيخ الأمر الواقع، وشرعنة تقسيم سوريا والتغيير الديمغرافي، وعلى ذات النحو جاءت مواقف قوى الثورة والمعارضة، وبطبيعة الحال أدانت التصريحات التركية العملية الانتخابية، مع التلويح بالعمليات العسكرية[2]، وترافق مع ما سبق، نقاش عام للسوريين على وسائل التواصل الاجتماعي حول الخطوة وآثارها المختلفة ومن أبرزها: ترسيخ مشروع "قسد" ورؤيتها الخاصة لحاضر ومستقبل سوريا، والمُضيّ بخطوات جديدة نحو الفدرالية كخطوة نحو التقسيم... إلخ[3].

---

[1] للتوسع ينظر: أكراد سورية يستعدون لأول انتخابات منذ إقامة النظام الفدرالي، الحرة، 2017/12/21، شوهد في: 2024/6/1.
[2] ينظر: تركيا تهدد بشنّ عملية عسكرية ثالثة في شمال سورية، العربي الجديد، 2024/5/8، شوهد في: 2024/6/20.
[3] ينظر على سبيل المثال: انتخابات "قسد" تثير جدلًا حول تقسيم سوريا؟ العشائر تكشف عن موقفها في تقرير مهم، موقع نبض، 2024/6/5، شوهد في: 2024/6/21، سوذدار محمد، حرب على الانتخابات البلدية في مناطق الإدارة الذاتية شمال سوريا، سوريا على طول، 2024/6/10، شوهد في: 2024/6/21، أكراد سوريا يثبّتون أركان نظامهم الإداري الجديد بإجراء انتخابات بلدية، العرب، 2024/5/22، شوهد في: 2024/6/21، علي حسون، انتخابات بلدية في شمال شرق سوريا.. هل هي خطوة أولى نحو الانفصال؟، 2024/4/30، إرم نيوز، شوهد في: 2024/6/21.

يطرح ما سبق مجموعة من التساؤلات لعلّ، أبرزها:

- هل يُعدّ الواقع القائم في مناطق سيطرة "قسد" مناسباً لإجراء انتخابات محلية؟
- ما هي الخلفية الفلسفية التي تقف وراء القواعد القانونية التي أصدرتها "قسد" كإطار ناظم للانتخابات؟
- هل يمثل رفض غالبية القوى السورية تحديداً المحسوبة على قوى الثورة والمعارضة، لهذه الانتخابات نوعاً من "ازدواجية المعايير" على اعتبار أن هذه القوى ذاتها تُؤيّد بل وتدعو لانتخابات في مناطق شمال غرب سوريا؟

ينقسم هذا التقرير التحليلي إلى أربعة أقسام: نستعرض في القسم الأول المعايير الدولية للعمليات الانتخابية لتقييم توافر هذه الظروف في مناطق "قسد"، وفي الثاني نُحلّل الإطار القانوني للعملية وأهداف النصوص الخاصة بها، فيما نُركّز في الثالث على تحليل المواقف المحلية والدولية الانتخابات، لنستعرض في القسم الأخير جدليّة ضرورة خوض تجارب انتخابية محلية مع تعطّل الحل السياسي الشامل.

أولاً: الانتخابات بين المعايير الدولية والسياق العام في مناطق "قسد": بيئة غير مُهيّأة للانتخابات

يتضمن القانون الدولي مبادئ رئيسة واضحة للانتخاب والترشّح بوصفها جزءاً رئيساً من حقوق الإنسان الأساسية، وهو ما تجسّد في إعلانات دولية عديدة مثل: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (مادة 21) والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (مادة 25)[4].

ونظراً لحساسيّة هذا الحق وضوابط تطبيقه عملياً فإن متطلّبات العملية الانتخابية متعدّدة، حيث ترتبط بثلاثة جوانب رئيسة[5]: الأولى: البيئة العامة التي تناسب تنفيذ عمليات انتخابية[6]، والثانية: ترتبط بالنصوص القانونية الناظمة لها، وأخيراً الجوانب اللوجستية والفنية لإدارتها[7].

[4] ينظر: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الأمم المتحدة، الموقع الرسمي، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الأمم المتحدة، صكوك حقوق الإنسان، الموقع الرسمي.

[5] تمثل البيئة السياسية والاجتماعية الأرضية الأساسية لأية عملية انتخابية، وهي التي تسبق البنية القانونية واللوجستية. لذلك إذا كان هنالك فقدان للبيئة السياسية والاجتماعية المناسبة لإجراء الانتخابات، فإنه لا جدوى من وجود الشروط اللاحقة. من هذا المنطلق سيركز هذا التقرير على الشرط الأول باعتباره الأساس، مع التطرق إلى الشروط المرتبطة بالبيئة القانونية باعتبارها مكملة للأولى.

[6] عادة ما تركز المعايير الدولية الخاصة بالبيئة المناسبة لإجراء الانتخابات على خمسة حقوق رئيسة تمثل السياق الحقوقي المناسب لتنفيذ الانتخابات بغض النظر عن السياق السياسي الذي يفترض أنه شرط بديهي. ففي الحالة السورية، حتى لو توفر السياق الحقوقي، فلابد، في ظل وجود "صراع داخلي" من أن يتوفر إلى جانبه الاستقرار السياسي المرتبط بحل سياسي فعلي، إلى جانب انتفاء مظاهر الوجود العسكري الأجنبي.

[7] على سبيل المثال: فإن القواعد المعيارية للرقابة الدولية على الانتخابات تجعل من تقييم البيئة العامة وملاءمتها للعملية الانتخابية أولى خطوات الرقابة من قبل بعثة تقييم الاحتياجات (NAM) وذلك قبل عدة أشهر من تنفيذ الانتخابات، حيث يتم التركيز على وجود الحريات الأساسية، ثقة الرأي العام في العملية الانتخابية، بيئة إعلامية تعددية.. الخ.

بالتركيز على المعيار الأساسي الأول وهو البيئة العامة السليمة لإجراء الانتخابات في أي مكان، يمكن القول بأنها البيئة التي تتصف بكونها تحترم حقوق الإنسان، وتتيح لجميع الأفراد ممارسة حقَّي الانتخاب والترشّح، وبناء عليه فإن توفّر هذه البيئة يرتبط بمجموعة من الحقوق الرئيسة التي لا بُدّ من توافرها[8]، وفي مقدمة هذه الحقوق تبرز: حرية الرأي والتعبير، والمساواة وعدم التمييز، وحرية التشكيل والاشتراك في الجمعيات السلميّة، وحق التجمع والتظاهر السلمي، فضلاً عن الحق في الأمن الشخصي[9].

عموماً لا تُعدّ الحالة السورية مناسبة لإجراء انتخابات تكشف عن الإرادة الشعبية، وعلى هذا النحو حدد قرار مجلس الأمن 2254 وجود البيئة الآمنة والمحايدة كشرط لازم لإجراء انتخابات عامة[10].

بالانتقال من المعايير الرئيسة السابقة إلى الحالة الفعلية في مناطق سيطرة "قسد" ابتداء من عام 2023 على الأقل[11]، يمكن تحليل مدى توافر البيئة الداعمة للعملية الانتخابية من خلال سبر مدى وفاء "السلطة" -بغضّ النظر عن شرعيتها– بمتطلّبات العملية الانتخابية الرئيسة القائمة على احترام حقوق الإنسان المشار إليها أعلاه والوفاء بها وحمايتها[12]، من خلال رصد الحالة العامة لهذه الحقوق.

فيما يتعلّق بحرية الرأي والتعبير وحق التظاهر السلمي؛ تكشف طريقة التعاطي مع احتجاجات الفلاحين حول تسعيرة القمح الرسمية وهي الاحتجاجات المتزامنة مع التحضير للانتخابات الحالية عن غياب هذه الحقوق، حيث نفّذت "قسد" عمليات اعتقال ترهيبية لنحو 50 متظاهراً في مختلف مناطق سيطرتها[13]، وتم الاعتداء على صحفيّين أثناء تغطية هذه التظاهرات[14]، وهو ما يظهر كنهج مستمر في التعاطي مع الاحتجاجات

ينظر: دليل مراقبة الانتخابات، مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان (ODIHR)، الطبعة السادسة، بولندا، 2012، ص 26 وما بعدها.

[8] للتوسع ينظر: المفوضية السامية لحقوق الإنسان والانتخابات وحقوق الإنسان، الأمم المتحدة، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، شوهد في: 2024/6/1.

[9] للتوسع ينظر: حقوق الإنسان والانتخابات، كتيب عن المعايير الدولية لحقوق الإنسان بشأن الانتخابات، الأمم المتحدة، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، سلسلة التدريب المهني العدد 2، ص 14 وما بعدها.

[10] للتوسع ينظر: د. أحمد قربي وآخرون، قطار الحل السياسي في سوريا: خطة مسير متغيرة ومسار بلا وجهة، مركز الحوار السوري، 2022/7/28، ص 78 وما بعدها.

[11] تجدر الإشارة إلى أن تاريخ "قسد" مليء بالانتهاكات وهو ما تشير إليه تقارير دولية عديدة في مقدمتها تقارير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، منها: تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية مجلس حقوق الإنسان، الدورة السادسة والاربعون، 3/11/ 2021، ص17 وما بعدها.

[12] أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن الالتزام باحترام وضمان احترام أعمال القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي له طابع القانون العرفي، وذكرت أن المبادئ الأساسية والتوجيهية لا تطلب التزامات قانونية دولية أو محلية جديدة بل تحدد آليات وطرائق وإجراءات وأساليب في تنفيذ الالتزامات القائمة في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.
ينظر: الحماية القانونية الدولية لحقوق الإنسان في النزاع المسلح، الأمم المتحدة، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، نيويورك وجنيف 2012، ص 73.

[13] قسد تعتقل نحو 50 مزارعا في مناطق سيطرتها على خلفية احتجاجات القمح، راديو الكل، 2004/5/29، شوهد في: 2024/6/1.
رقعة الاحتجاجات المنددة بتخفيض سعر القمح تتسع في شمال شرقي سوريا، تلفزيون سوريا، 2024/5/27، شوهد في: 2024/6/1.

[14] ينظر: توسع الاحتجاجات على تسعيرة القمح شمال شرقي سوريا.. "قسد" ترد بالقمع والاعتقالات، شبكة شام الإخبارية، 2024/5/28، شوهد في: 2024/6/1.

الشعبية حول القضايا الجوهرية كما حصل في تظاهرات سابقة في منبج أو دير الزور احتجاجاً على غياب المواد الأساسية أو حملات التجنيد القسري[15].

بالانتقال إلى واقع حرية تشكيل الجمعيات والأحزاب والاشتراك فيها، يسيطر الهاجس الأمني لدى "قسد" على تنفيذ الأنشطة المدنيّة المختلفة، حيث تستخدم الأخيرة مختلف أدواتها بما فيها الجهاز الأمني "الأسايش"[16] و"الشبيبة الثورية"[17] للاعتداء على القوى السياسية المعارضة لها مثل المجلس الوطني الكردي وأحزابه المختلفة[18]؛ واعتقال النشطاء[19]، وتعذيب المعارضين[20]، إلى جانب إغلاق المكاتب أو التهديد بسلاح الترخيص بشكل مستمر[21]، والتي تستند بدورها إلى نصوص تتيح التحكُّم والسيطرة[22].

أما على صعيد المساواة وعدم التمييز[23]؛ وعلى الرغم من الشعارات التي ترفعها "قسد" كالأخوّة بين الشعوب، وعدم وجود نصوص صريحة في التمييز بين المكوّنات المقيمة في مناطق سيطرتها، فإن النظرة إلى المكوّن العربي اتسمت دائماً بخلفية مرتبطة بتنظيم "داعش"، وهو ما ساهم في وجود سلوكيات ومؤشرات على عدم المساواة بين المدنيين في مناطق سيطرتها؛ من قبيل اعتماد "قسد" على كوادر حزب

---

[15] ينظر: هبة محمد، مقتل شخصين وإصابة أكثر من 20 جريحاً في مظاهرات شعبية ضد «قسد» في منبج والقرى المحيطة بريف حلب، القدس العربي، 2024/6/1، على خطى الأسد.. قسد تقتل متظاهرين في دير الزور، SY24، 2020/1/13، شوهد في: 2024/6/1.

[16] آسايش روج آفا هي قوى الأمن الداخلي للإدارة الذاتية الديمقراطية لشمال وشرق سوريا، يعود تاريخ تأسيسها لسنة 2012 تتكون من أقسام عديدة منها قسم العمليات والجريمة المنظمة والأمن العام وقسم شرطة النجدة وشرطة المرور وقسم مكافحة الإرهاب.
ينظر: الموقع الرسمي لقوى الأمن الداخلي -شمال شرق سوريا، شوهد في: 2024/6/20.

[17] الشبيبة الثورية هي تنظيم تابع مباشرة لحزب العمال الكردستاني منذ سبعينات القرن العشرين، ينشط في تجنيد القصر؛ ويمارس أعمالاً إرهابية بحق المعارضين.
للتوسع في طبيعة التنظيم وأدواره ينظر: القاصرات وقود الحرب الديمقراطية: عن تجنيد الفتيات القاصرات في شمال شرق سوريا، مركز توثيق الانتهاكات في سوريا، شباط، 2022.

[18] ينظر على سبيل المثال: "الشبيبة الثورية" تهاجم تجمّعاً لـ "ENKS" في كوباني خلال إحياء ذكرى رحيل الخالد ملا مصطفى بارزاني، Kurdistan24، 2024/3/1، شوهد في: 2024/6/1، بيان جبهة السلام والحرية حول حرق مكاتب المجلس الوطني الكردي، المجلس الوطني الكردي في سوريا، الموقع الرسمي، 2022/4/21، شوهد في: 2024/6/1.

[19] ينظر على سبيل المثال: انتقدها خلال عروضه المسرحية.. "قسد" تعتقل فناناً بريف الحسكة، شبكة شام الإخبارية، 2024/4/26، شوهد في: 2024/6/15.

[20] منظمة حقوقية تدين مقتل أمين العلي تحت التعذيب في سجون "قسد"، تلفزيون سوريا، 2021/6/30، شوهد في: 2024/6/15.

[21] "قسد" تمهل المجلس الوطني الكردي أسبوعاً لترخيص مكاتبه أو إغلاقها، تلفزيون سوريا، 2024/4/15، شوهد في: 2024/6/15، "الإدارة الذاتية" توقف عمل 56 منظمة محلية شمال شرقي سوريا، تلفزيون سوريا، 2024/2/16، شوهد في: 2024/6/15.

[22] من جانب آخر، يُقدّم الإطار القانوني الخاص بتنظيمات المجتمع المدني إجابة واضحة عن السمات العامة للنشاط المدني، حيث تسعى النصوص للسيطرة والتحكم وتضييق مساحة النشاط، حيث تضمن القانون الأحدث رقم 5 لعام 2023 الصادر تحت مسمى " قانون شؤون المنظمات" مجموعة من الانتهاكات للضمانات الدولية لحرية واستقلال المجتمع المدني، منها شطب الضمانات القضائية حال الطعن بالقرارات الصادرة عن لجنة الترخيص (المادة 10)، وشموله على قائمة واسعة بالمحظورات (المادة رقم 12) أبرزها: تقييد أنشطة المنظمات غير الحكومية في مجال الشأن العام.
للتوسُّع ينظر: الضمانات القانونية الدولية للمنظمات غير الحكومية ومدى تطبيقها في الحالة السورية، مركز الحوار السوري، 2021/10/17، قانون شؤون المنظمات رقم 5 لعام 2023، الإدارة الذاتية.

[23] تجدر الإشارة إلى أن انتهاكات "قسد" في مجال حق المساواة قد تصل إلى مستوى التغيير الديموغرافي في أكثر تجليات عدم المساواة والتمييز، وتستخدم في ذلك أدوات ضغط متنوعة مثل: مصادرة الممتلكات.
ينظر على سبيل المثال: "قسد" وإشكالية التغيير الديمغرافي في شرق الفرات، مركز أبحاث ودراسات مينا، 2020/10/22، شوهد في: 2024/6/24، يوسف العلي، بدعم أميركي.. هكذا تغير "قسد" ديموغرافية منطقة شرق الفرات في سوريا، صحيفة الاستقلال، 2021، شوهد في: 2024/6/24.

العمال الكردستاني PKK، والخطاب التحريضي على وسائل التواصل ضد المكوّن العربي[24]، والتعاطي بمعايير مزدوجة مع النازحين بناء على معيار عرقي[25].

فيما تُظهر التقارير الحقوقية الدولية حجم الانتهاكات التي ترتكبها "قسد"، والتي تطال الحق في الأمن الشخصي وما يتضمّنه من الحق في عدم التعرُّض للتخويف[26]، وذلك عبر سلوكيّات ممنهجة من الإخفاء القسري والتعذيب والقتل في السجون والمعتقلات، فضلاً عن الخوف الدائم لدى الأُسر من اختطاف أطفالهم في إطار عمليات التجنيد القسري[27].

يُشير ما سبق إلى أن جميع المتطلّبات الرئيسية والتي تتمثل بأبرز الحقوق الأساسية في القانون الدولي غير متوافرة في حالة شمال شرق سوريا، وهو ما يعني أن العمليات الانتخابية من حيث المبدأ ليست في بيئة سليمة، وبالتالي من الصعب التسليم بمصداقية نتائجها حتى مع وجود إطار قانوني ناظم لها أو رقابة في اليوم الانتخابي[28].

---

[24] ينظر على سبيل المثال: سوريا: تصاعد غير مسبوق لخطاب الكراهية خلال أحداث دير الزور، سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، 2023/10/10، عامر العبد الله ومحمد سالم، نظرة على الاحتجاجات العشائرية الأخيرة ضد "قسد" في دير الزور وانعكاساتها على استقرار المنطقة، مركز الحوار السوري، 2023/1/18.

[25] على سبيل المثال: في عملية الإسكان التي قامت بها "قسد" للمهجّرين من عفرين الذي اتجه أغلبهم نحو محافظة الرقة، فتحت "الإدارة الذاتية" في وقت سابق مراكز لتوطينهم، ولكنها منحت الأكراد امتيازات مختلفة عن المكوّنات الأخرى، بهدف تحقيق توازن سكاني بين العرب والكرد في الجزيرة السورية. ولا تُعامل الإدارة سكانَ عفرين وعين العرب ومناطق أخرى من الكرد في ريف حلب على أنهم وافدون ولا تطالبهم بأيّ وثائق، في حين أنها قامت بإصدار ما يُسمى "بطاقة وافد" لتسجيل وتدقيق السكان المهجرين إلى المنطقة من غير الكرد؛ وهو ما يُعد ازدواجية في المعايير وتمييزاً واضحاً.
للتوسع يُنظر: رشيد حوراني، عملية الإحصاء السكاني في شمال شرق سورية: إعادة هندسة المجتمع ديموغرافيًا لأغراض سياسية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 2022/7/28، شوهد في: 2024/6/2.

[26] يهتم سياق البيئة الانتخابية بمدى شعور الانسان بالأمان أصلاً للتعبير عن مواقفه. فلا يعتد باستجابة الأشخاص للتصويت طالما أنهم يشعرون بالخوف على حياتهم إذا خالفوا توجه السلطة. ولعل هذا ما درجت على اتباعه الأنظمة الاستبدادية والسلطوية لإظهار شرعية شكلية لعملياتها الانتخابية من خلال ترهيب المواطنين لإجبارهم على الانتخاب الشكلي.

[27] ينظر على سبيل المثال: في أعقاب هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية : ظلم وتعذيب وموت أثناء الاحتجاز في شمال شرق سوريا، منظمة العفو الدولية، 2024/4/17، سوريا أحداث 2023، هيومن رايتس وتش، شمال شرق سوريا، الموقع الرسمي، شوهد في 2024/6/1، تقرير الأمين العام حول الأطفال والنزاع المسلح لعام 2022، الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس الأمن، A/77/895–S/2023/363، 2023/6/5.

[28] من الجدير ذكره أنه مع تطوّر الممارسات الدولية بما فيها جهود لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تعليقها رقم 25 على الشروط المتعلقة بحق المشاركة في الشؤون العامة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ترتبط العملية الانتخابية التي يمكن اعتبارها نزيهة وذات مصداقية بستة شروط رئيسية أبرزها أن تجري العملية بإطار من الشفافية والانفتاح والقابلية للمساءلة، فضلاً عن المراقبة المستقلة للانتخابات وضمان المنافسة العادلة.
بطريقة أخرى تتضمن المعايير الدولية عنصرين واسعين من الشروط لتكون الانتخابات حقيقية؛ الأول إجرائي ويشمل ضمانات دورية الاقتراع، المساواة، العمومية، السرية، أما الثاني يرتبط بحقيق النتائج التي تعكس حرية التعبير عن إرادة الشعب والتي يكون فيها للناخبين قدر أدنى من النفوذ السياسي.
للتوسع ينظر: ريتشارد تشامبرز، المعايير الدولية للانتخابات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جمعية الشفافية الكويتية، ص 4، حقوق الإنسان والانتخابات، كتيب عن المعايير الدولية لحقوق الإنسان بشأن الانتخابات ، مرجع سابق، ص 43.

جدول رقم 1 حول متطلّبات البيئة الداعمة للانتخابات ومدى توافرها في مناطق سيطرة "قسد"

متطلّبات رئيسية في البيئة الداعمة للانتخابات	مدى توافرها في مناطق "قسد"
حرية الرأي والتعبير	✗
المساواة وعدم التمييز	✗
حرية تشكيل الجمعيات السلميّة	✗
حق التجمع والتظاهر السلمي	✗
الحق في الأمن الشخصي	✗

ثانياً: من العقد الاجتماعي إلى القوانين الانتخابية: هندسة الإطار القانوني للعملية الانتخابية وفق أيديولوجيا العمال الكردستاني

ترتبط أي عملية انتخابية سواء أكانت محلية أو برلمانية أو رئاسية بإطار قانوني شامل يبدأ من القواعد الدستورية وصولاً للقوانين واللوائح التنفيذية، فضلاً عن الهياكل التي تدير العملية، وفي كل جانب من هذه الجوانب ثمّة معايير وقواعد فضلى وممارسات متعددة.

عمدت "قسد" إلى تهيئة الإطار العام للعملية الانتخابية من خلال إصدار عقد اجتماعي جديد، ومجموعة من القوانين، والتي يمكن الوقوف عند أبرز مضامينها وفقاً للنقاط الآتية:

1- تضمّن العقد الاجتماعي الأخير الصادر عن "قسد" تحت مُسمّى "العقد الاجتماعي للإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا" مجموعة من المواد ذات الصلة بالانتخابات كالوحدات الإدارية (مادة 47)، والحق في الترشّح والانتخاب (مادة 48)، فضلاً عن مواد تفصيليّة (75-97) تستعرض الوحدات الإدارية من الكومين الذي يُعدّ أصغر وحدة إدارية وهو بمثابة لجنة أحياء ويضم الأسر، وصولاً إلى "مجلس الشعوب الديمقراطية"، وهو بمثابة "برلمان اتحادي" شمال شرق سوريا[29].

[29] العقد الاجتماعي الجديد للإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا، وكالة أنباء هاور، 2023/12/13، شوهد في: 2024/6/2.

من جانب آخر، فقد حمل العقد الاجتماعي ظهوراً واضحاً لأيديولوجيا العمال الكردستاني[30]، والتي لم تقتصر في نطاق سريانها على مناطق سيطرتها الفعلية، بل تجاوزت ذلك إلى طرح قضايا مرتبطة بمستقبل سوريا ككل، مثل اسم الدولة وشكلها؛ ولعل ذلك يشير إلى رغبة "قسد" في تعميم أفكارها ورؤاها الحزبية على مختلف مكوّنات الشعب السوري، وهو ما يُعبّر عن سعيها لإكساء الواقع الانفصالي الحالي الشرعيّة الشكليّة من خلال "الصندوق الانتخابي"[31].

2- استناداً للعقد الاجتماعي بدأ "مجلس الشعوب الديمقراطية" بإصدار سلسلة من القوانين لتنظيم الانتخابات[32]، وهي: قانون المفوّضية العليا للانتخابات رقم 2[33]، وقانون البلدية واتحاد البلديات رقم 4[34]، وقانون الانتخابات البلدية رقم 5[35]، وقانون التقسيمات الإدارية رقم 6 لعام 2024[36].

تضمّنت هذه القوانين آليات وقواعد تُظهر شكليّاً وجود قواعد ومؤسسات تُمثّل "الإرادة الشعبية" للمقيمين في مناطق سيطرة "قسد"، وعملياً تكرّس سيطرة الأخيرة عليها، بحيث تكون مجرد واجهة "ديمقراطية" لها. في هذا الصدد يمكن الوقوف على النقاط التالية:

- تتولى المفوّضية العليا للانتخابات الدور البارز في إدارة العملية. بالنظر في أحكام القانون رقم 2 تتشكّل المفوّضية بقرار من قبل "مجلس الشعوب الديمقراطي"، حيث يتم ترشيح 13 اسماً من المجلس نفسه، و7 من مجلس العدالة الاجتماعية (مادة 3) والذي يتشكّل أصلاً من "مجلس الشعوب الديمقراطي"[37]، حيث تتقيّد العضوية زمنياً بمدة 4 سنوات قابلة للتجديد، وهو ما يظهر ارتباط العملية بـ"مجلس الشعوب الديمقراطي" المسيطر عليه من قبل "قسد"[38].

---

[30] تضمن قانون البلدية واتحاد البلديات صلاحيات الاستملاك للمنفعة العامة (م 17/4)، وصلاحية تنظيم عقود الزواج (م 29/4)، وصلاحية تحديد مقدار الرسوم والمخالفات والغرامات ما لم يتم تحديدها بقانون (م 4/ 18)، وهي الصلاحيات التي يمكن قراءتها مع حالة التغول الأمني لمنظومة "قسد" وانتهاكاتها المرتبطة بحقوق الأراضي والسكن والملكية. وفرض رؤى أوجلان في تشكيل الأسر بما يخالف قانون الأحوال الشخصية السورية بنهج خطير لتطبيقات عملية على أرض الواقع بحيث تسعى "قسد" لقوننتها إن صح التعبير من جهة وإكسائها الشرعية عملياً لتصبح المصادرة وتنظيم الأسر والغرامات نابعة من إرادة المواطن الذي اختار ممثليه.

ينظر على سبيل المثال: واقع حقوق الملكية والأراضي والسكن في سوريا، مجموعة عمل HLP – أبحاث 2020، اليوم التالي، كانون الأول 2020، ص.103 وما بعدها.

[31] للتوسع ينظر: أحمد قربي ونورس العبد الله، العقد الاجتماعي الجديد في شمال شرق سوريا: رُؤى "قسدية" مغلّفة بشرعية مفقودة، مركز الحوار السوري،2023/12/29.

[32] ينظر: مجلس الشعوب الديمقراطي يناقش مشاريع عدة قوانين، الإدارة الذاتية لشمال شرق سوريا، الموقع الرسمي، 2024/4/4، شوهد في: 2024/6/2.

[33] مضمون قانون المفوضية العليا للانتخابات في إقليم شمال وشرق سوريا، وكالة أنباء هاور، 2024/2/29، شوهد في: 2024/6/2.

[34] قانون البلدية واتحاد البلديات الديمقراطية رقم 4 لعام 2024.

[35] القانون رقم :(٥) لعام ٢٠٢٤ الصادر عن مجلس الشعوب في الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا.

[36] قانون التقسيمات الإدارية في الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا، ANF NEWS.

[37] المجلس العام يُصادق على أعضاء مجلس العدالة الاجتماعية لشمال وشرق سوريا، مجلس الشعوب الديمقراطية، الموقع الرسمي، 2022/4/11، شوهد في: 2024/6/2.

[38] على الرغم من أن مجلس سوريا الديمقراطية "مسد" تشكل أساساً في عام 2015 من 16حزباً وتياراً سياسياً، إلا أن المجلس مسيطر عليه عملياً من قبل حزب الاتحاد الديمقراطي والذي بدوره يخضع بنيوياً لسيطرة PKK.

- تضمّن قانون الانتخابات البلدية رقم 4 في أهم بنوده صفات الناخب والمرشّح، والتي من أبرزها في السياق السوري أن يتبع في قيد نفوسه لمناطق "الإدارة الذاتية"، أو الإقامة المشروعة لمدة 5 سنوات (مادة8)، وهو ما يعني حرمان النازحين داخلياً من العرب تحديداً من حقهم وفق المعايير الدولية من المشاركة السياسية[39]، وخاصة مع الإجراءات الصعبة في نظام الكفالة التي يُستثنى منها السوري من المكوّن الكردي[40]، ومن جانب آخر فإن نظام الوحدات الإدارية أفرد مقاطعة لعفرين والشهباء رغم عدم سيطرة "قسد" على منطقة عفرين بما يجعل الأكراد النازحين عملياً من هذه المنطقة ينتمون إلى القيود الإدارية لإحدى المقاطعات في شمال شرق سوريا.
- جاء قانون التقسيمات الإدارية رقم 6 لعام 2024 ليقسم مناطق شمال شرق سوريا إلى سبع مقاطعات وهي: الجزيرة، دير الزور، الرقة، الفرات، منبج، عفرين والشهباء، الطبقة (مادة 1)، حيث ثقّلت المناطق التي تحوز فيها على جمهور أكبر من المناطق التي تشعر بأنها مناطق معارضة لها، وبناء على ذلك، نجد أن القانون جعل من مناطق المكوّن العربي في الرقة ودير الزور ومنبج حاصلة على توزين أقل (دير الزور 5 مدن، والرقة 3 مدن، الطبقة 3 مدن، منبج مدينتان) في حين أن الجزيرة (الحسكة) حصلت على 15 مدينة وهي أكثر من المحافظات الثلاث الأخرى. كذلك حازت عفرين على توزين بـ 7 مدن رغم أنها خارج سيطرة "قسد" عملياً، وهي أكثر من محافظة الرقة كاملة.

يُظهر استعراض ما سبق من إطار قانوني وجود هندسة شاملة من قبل الكتلة الصلبة في "قسد" لتطبيق رؤيتها الانفصالية في سوريا، بمعزل عن إرادة السوريين، وهو ما يجعل الخطوة الانتخابية الحالية أكثر من مجرد عملية محليّة لإدارة الخدمات في ظل استعصاء الحل السياسي، وبذلك لا يمكن النظر إليها بمعزل عن الاستراتيجية الشاملة لها بفرض أمر واقع على الشعب السوري حالياً ومستقبلاً استناداً "للصندوق الانتخابي" بوصفه جدلاً معبراً عن الرأي الشعبي.

للتوسع ينظر: الأداء السياسي لـ"الإدارة الذاتية" منذ عام 2019: دراسة في آليات التحكم والاستحواذ، ملخص تنفيذي، مركز عمران للدراسات، 2024/3/1.

[39] أشارت المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان المشردين داخلياً بأن المشردين داخلياً لا يفقدون حقهم في المشاركة لأنهم اضطروا إلى مغادرة ديارهم ويجب اتخاذ تدابير لحماية تلك الحقوق أثناء النزوح كما تنص المبادئ التوجيهية بشأن التشرد داخلي على تمتعهم على قدم المساواة الكاملة بنفس الحقوق والحريات بموجب القانون المحلي والداخلي التي يتمتع بها غيرهم في بلدهم ولا يجوز تمييز الضم في التمتع بأي حقوق وحريات على أساس أنهم مشردون داخلياً سواء كانوا يعيشون في مخيمات أم لا ولا يجب حرمانهم من التمتع بحقهم في التصويت والمشاركة في الشؤون الحكومية والعامة والحصول على الوسائل اللازمة لممارسة هذا الحق.
ينظر: حقوق الإنسان والانتخابات، كتيب عن المعايير الدولية لحقوق الإنسان بشأن الانتخابات، مرجع سابق، ص 39 و40.

[40] ينظر على سبيل المثال: محمد حردان، "قرار الكفيل" من الإدارة الذاتية يهدد المهجرين في دير الزور بالابتزاز أو الترحيل، تلفزيون سوريا، 2021/8/2، "قسد" تنذر النازحين في الرقة.. "الكفيل أو المغادرة"، العربي الجديد، 2019/4/26، محمد عيد، مكفولون في بلادهم: النازحون في شمال شرق سوريا بين الروتين والتمييز، سوريا على طول، 2021/5/31، شوهد في: 2024/6/2.

ثالثاً: علاقة المواقف المحلية والدولية بالمُضيّ في الانتخابات المحلية: عامل خارجي مثبّط

في حالة معقّدة كالحالة السورية، تُعدّ قضية التوافق على إجراء انتخابات والمشاركة بها محلياً أو حصولها على الدعم الخارجي سياسياً وتقنياً جانباً مهماً ومؤثراً لدعم مصداقيتها، فضلاً عن إمكانية استثمارها سياسياً بطريقة أو بأخرى.

في حالة شمال شرق سوريا، جاءت المواقف على المستوى المحلي والوطني رافضة عموماً لإجراء الانتخابات لأسباب متعددة، من أبرزها: طغيان البُعد الانفصالي على الجانب المحلي، وهو ما يختلف عن تجارب محلية سابقة في مناطق مختلفة خارج سيطرة نظام الأسد خلال سنوات الثورة السورية، أما دولياً فلم تحصل هذه العملية على الدعم السياسي أو التقني، وهو ما أدى لتخبُّط لدى "قسد" في إطلاق العملية.

معيارياً، يُعدّ الإشراف على الانتخابات من أهم عمليات الدعم الانتخابي، والتي تقوم بها أمميا إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام في الأمم المتحدة بموجب تفويض من الجمعية العامة أو مجلس الأمن، إلا أنه عادة ما تكون الانتخابات في المراحل الانتقالية وليس أثناء النزاعات، وهو ما تشير إليه تجارب الدول السابقة[41].

بالتركيز على حالة شمال شرق سوريا، فقد سعت "قسد" عبر المفوّضية العليا للانتخابات لإكساء الشرعية على العملية الانتخابية من خلال الحرص على دعوة المنظمات الدولية والمحلية للمشاركة في الرقابة عليها[42]، إلا أن هذه الدعوة لم تُقابل بالإيجاب على ما يبدو.

من جانب آخر، قوبلت مساعي حشد التأييد والدعم المحلي بانتكاسة أيضاً، حيث أعلنت أبرز القوى السياسية المعارضة لخط PKK-PYD مثل: المجلس الوطني الكردي في سوريا والذي يضمّ مجموعة من الأحزاب والتنظيمات الكردية السورية العريقة[43]، وكذلك العشائر والتنظيمات المجتمعية العربية داخل شمال شرق وخارجها، رفضها للعملية ككل والاحتجاج عليها[44]. وفي ذات السياق جاءت مواقف قوى سياسية معارضة

---

41 للتوسع ينظر: الإصلاح الانتخابي وعملية الانتقال الديمقراطي في سوريا، اليوم التالي، 2022، ص 115 وما بعدها.

42 المفوضية العليا للانتخابات تدعو المنظمات الدولية والمحلية لمتابعة العملية الانتخابية، الإدارة الذاتية لشمال شرق سوريا، الموقع الرسمي، 2024/4/13، شوهد في: 2024/6/8.

43 ينظر: الأحزاب والتنظيمات المنضوية ضمن المجلس الوطني الكُردي، رامان للبحوث والاستشارات، 2023/9/4، شوهد في: 2024/6/5.

44 على سبيل المثال: قال المتحدث باسم المجلس الوطني فيصل يوسف، إن "الاتحاد الديمقراطي" والجهات السياسية المتحالفة معه، "هي من وضعت معايير هذه الانتخابات وفقاً لرؤيته وإيديولوجيته، لذلك فلن يشارك المجلس بهذه الانتخابات".
كما أصدر مجلس القبائل والعشائر بيانا رافضاً لهذه الانتخابات وخرجت العديد من الوقفات والتظاهرات الاحتجاجية من مهجري شمال شرق سوريا في شمال حلب وإدلب ضد الانتخابات.
ينظر: تعزيز إقامة كيان انفصالي.. "المؤقتة" ترفض إجراء "قسد" للانتخابات البلدية وتطالب بإدانتها دولياً، شبكة شام الإخبارية، 2024/5/1، المجلس الوطني الكردي يقاطع انتخابات الإدارة الذاتية، نورث برس، 2024/4/29، وسط معارضة دولية ومحلية.. استياء واسع من "انتخابات البلدية" بمناطق سيطرة "قسد"، شبكة شام الإخبارية، 2024/5/3، مجلس القبائل والعشائر السورية يرفض ما يسمى بالانتخابات البلدية شرق الفرات، الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، 2024/5/4، شوهد في: 2024/6/5.

كالائتلاف الوطني وهيئة التفاوض السورية[45]، وهيئات اعتبارية كالمجلس الإسلامي السوري[46]، فضلاً عن هيئة التنسيق الوطنية[47] .

دولياً، جاء الموقف التركي رافضاً العملية مع التلويح بعمليات عسكرية في حال إصرار "قسد" على تنفيذ الانتخابات، وهو ما تزامن مع تنفيذ ضربات نوعيّة في مناطق عديدة[48]. في حين جاءت مواقف الولايات المتحدة الأمريكية سلبية تجاه العملية، معتبرة أن ظروف الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة غير متوفرة في شمال شرق سوريا[49]. ومن الجدير بالذكر أن نظام الأسد وإيران وروسيا التزموا الصمت تجاه هذه العملية ككل، فيما يبدو أنه محاولة من هذه الجهات لتحصيل تنازلات من "قسد"[50].

أدّت كل هذه المواقف إلى حالة من الإرباك لدى "قسد"، وهو ما اتضح من خلال تأجيل موعد الانتخابات لمرتين على التوالي، إذ كان من المقرّر عقدها في المرة الأولى بتاريخ 30 أيار إلى 11 حزيران، ومن ثم تأجيل الموعد الأخير إلى شهر آب القادم، تحت ذريعة فتح الباب للدعاية الانتخابية[51]، وهو ما يظهر أثر المواقف السابقة وخاصة الدولية على القضايا المحلية، إذ يؤدي غياب الإشراف الخارجي والرفض المسبق لجعل العملية الانتخابية من دون جدوى.

جدول رقم 2 حول المواقف المحلية والدولية من العملية الانتخابية شمال شرق سوريا

الرقم	الجهة	طبيعة الموقف	الأثر المتوقع
1	المجلس الوطني الكردي	المقاطعة	انخفاض المشاركة الشعبية ونزع الشرعية
2	العشائر والقوى العربية	المقاطعة	انخفاض المشاركة الشعبية ونزع الشرعية
3	القوى الرسمية للمعارضة	رفض	تعطيل فرص التواصل
4	المجلس الإسلامي	رفض	نزع الشرعية

[45] حول ما يسمى بالانتخابات البلدية شرق الفرات، بيان صحفي، الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، 2024/5/1، شوهد في: 2024/6/15، البيان الختامي لاجتماع هيئة التفاوض السورية في جنيف، تلفزيون سوريا، هيئة التفاوض، 2024/6/11، شوهد في: 2024/6/15.

[46] بيان حول تأجيل قسد لما أسمته انتخابات بلدية، المجلس الإسلامي السوري، 2024/6/8، شوهد في: 2024/6/24.

[47] هيئة التنسيق الوطنية ترفض انتخابات "الإدارة الذاتية" شمال شرقي سورية، العربي الجديد، 2024/6/4، شوهد في: 2024/6/15.

[48] ينظر: إردوغان يلمح إلى عمليات جديدة شمال سوريا وينتقد (الحلفاء) وسط تصعيد للاستهدافات ضد الوحدات الكردية، الشرق الأوسط، 2024/5/7، أردوغان يهدد.. مصير "قسد" والتطبيع مع الأسد على المحك، العربية، 2024/5/10، شوهد في: 2024/6/5، تركيا: انتخابات قسد في شمال شرقي سوريا مقدمة لإنشاء دولة إرهابية، تلفزيون سوريا، 2024/6/10.

[49] ينظر: الحساب الرسمي للسفارة الأمريكية في سوريا، منصة تويتر، 2024/5/3.

[50] شهدت السنوات السابقة باستمرار نهجاً لكل من روسيا ونظام الأسد باللعب على تناقضات مصالح الأطراف المتنفذة والفاعلة في مناطق شرق الفرات بهدف زيادة الوجود والنفوذ في تلك المناطق؛ فمن جهة يتم استغلال مخاوف "قسد" من تحركات تركيا وضرباتها العسكرية لتقديم تنازلات سياسية لنظام الأسد، ومن جهة أخرى يتم استثمار "قسد" كورقة ضاغطة في المفاوضات مع أنقرة:
ينظر: الراصد: محاولات الدخول الروسي إلى شرق الفرات وسط التراخي الأمريكي والتحفز التركي، مركز الحوار السوري، 2021/11/2، العملية العسكرية التركية شمال سوريا، العوامل المؤثرة والسيناريوهات المتوقعة، تقدير موقف، مركز الحوار السوري، 2022/8/12.

[51] الإدارة الذاتية لشمال شرق سوريا، الموقع الرسمي، منصة فيس بوك، 2024/6/6، شوهد في: 2024/6/8.

	السوري		
5	هيئة التنسيق الوطنية	رفض	إلغاء وثيقة التفاهم أو مفاعيلها
6	تركيا	رفض	تطوير العمليات العسكرية النوعية والمفتوحة
7	الولايات المتحدة	رفض	تجاهل النتائج
8	فرنسا	رفض	تجاهل النتائج
9	المنظمات الدولية	الصمت	فقدان شرعية الرقابة
10	نظام الأسد وإيران	الصمت	تحصيل مكتسبات جديدة من "قسد"
11	روسيا	الصمت	الوساطة بين الأطراف

رابعاً: الانتخابات المزمعة في شمال شرق سوريا المعبّأة بأبعاد سياسية انفصالية: هل ثمّة ازدواجية في المعايير؟!

في سياق الحديث عن انتخابات "قسد" المزمع إجراؤها وبمعزل عن البيئة الداعمة والمواقف الدولية، تبرز قضية مهمة على المستوى المبدئي حول إجراء انتخابات محلية في ظل تعطُّل الحل السياسي وتحقّق الانتقال السياسي المأمول في سوريا، وهو ما يرتبط بالتمييز بين قبول هكذا عمليات في مناطق سورية ورفضها في مناطق أخرى، وهو ما يعتبره البعض ازدواجية في المعايير، وعليه يبدو حسم هذه القضية من النقاط الرئيسة المهمة.

بداية، يتشوق الشعب السوري إلى الممارسة الانتخابية واختيار ممثّليه في عمليات نزيهة وشفّافة على مختلف الصعد وفي كل مكان من سوريا.

وبالفعل، فقد شهدت مناطق عديدة خلال السنوات السابقة عمليات انتخابية كحالة سقبا في ريف دمشق وسراقب في ريف إدلب[52]، وهي العمليات التي حظيت بشهرة واسعة باعتبارها مثالاً للحكم الرشيد المطلوب خارج مناطق سيطرة نظام الأسد، إلا أن الاختلاف بين تلك الحالات وبين الحالة الراهنة يرتبط بمجموعة من الأبعاد، ولعلّ أبرزها يتمثل بما يلي:

1- البُعد ما فوق المحلي: تميّزت الانتخابات المحلية السابقة في التجارب المختلفة في شمال سوريا وجنوبها بأنها تجارب محلية بشكل كامل، بمعنى أن تركيزها انصبّ على اختيار السكان لأعضاء المجلس المحلي لإدارة الشؤون الخدمية والإدارية المختلفة، دون وجود آثار لهذه العملية تتعدّى البُعد

[52] ينظر: لأول مرة في ريف إدلب الحر.. "سراقب" تنتخب مجلسها المحلي بـ"الاقتراع المباشر"، زمان الوصل، 2017/8/19، شوهد في: 2024/6/9، طارق خوام، "سقبا" تنتخب مجلسها المحلي: وعي شعب واستمرار ثورة، بلدي حكاية وطن، 2017/7/26، شوهد في: 2024/6/9.

المحلي، أما في حالة الانتخابات شمال شرق سوريا فهي تأتي في إطار مشروع شامل لسلطة أمر واقع تُحدّد بمحض إرادتها ومن دون أي شرعية، النظام السياسي العام، وتنطلق من فكرة الإقليم لترسيم مقاطعات واستخدام البلديات في ترسيخ حكم شامل تصل آثاره حتى إلى نظام الأسرة.

2- سيطرة المنظومة الأمنية: في جميع التجارب السابقة كان هنالك توازٍ بين فصائل عسكرية لديها غالباً مكاتب خدمية وأجهزة أمنية وحتى محاكم، وبين أنموذج إداري مدني يتمثل بالمجالس المحلية، وغالباً ما سعت الأولى للسيطرة على الثانية، إلا أن التوازي استمر كسمة عامة سواء في شكل علاقة تعاونية أو صدامية[53]، أما في حالة شمال شرق سوريا فقد نشأت أصلاً هذه المجالس بعد السيطرة على المناطق المختلفة بدعم التحالف الدولي من خلال عمليات اختيار من قبل "قسد"، أما عملياً ومع مرور السنوات فقد كشفت التجارب عن وجود هيكل موازٍ خلف هذه المجالس، وهو ما يُسمّى بـ "كادروس" والذين يتولّون إصدار كافة القرارات الاستراتيجية[54].

ولذلك تأتي هذه الانتخابات كأداة من أدوات "قسد" من أجل شرعنة المؤسسات التي أنشأتها وفق "قواعد قانونية" لا أساس لها في المنظومة القانونية السورية، على عكس الانتخابات المحلية التي جرت في بعض المناطق الأخرى، والتي لم تأت بمؤسسات جديدة، وإنما كانت محاولة لتنفيذها بطريقة صحيحة -إن صح التعبير- من خلال السعي لأن تكون المجالس المحلية معبّرة عن الإرادة الشعبية.

3- ترسيخ الأطر القانونية الغريبة عن المجتمع السوري: في التجارب السابقة استندت العمليات الانتخابية المحلية وإن كان ذلك بشكل نسبي ومع غياب إطار انتخابي متكامل على القوانين السورية، حيث شكّل القانون رقم 107 لعام 2011، ولائحته التنفيذية الصادرة عن الحكومة السورية المؤقتة مستنداً رئيسياً[55]، في حين تستند انتخابات شمال شرق سوريا أصلاً إلى أطر قانونية بعيدة كل البعد عن القانون السوري وتستند في جوهرها إلى العقد الاجتماعي الذي يعكس فلسفة حزب العمال الكردستاني.

4- استنساخ نظام الأسد وفلسفته: على الرغم من صورية الانتخابات في ظل نظام استبدادي كنظام الأسد إلا أنه حرص دائماً على إجبار السوريين على المشاركة من خلال زرع الخوف من تبعات الامتناع،

---

[53] ينظر على سبيل المثال: بهجت حجار وآخرون، مدركات الحوكمة: تجربة المجالس المحلية في مناطق سيطرة المعارضة في سوريا، وحدة المجالس المحلية والمؤسسة السويسرية للسلام، كانون الثاني 2017، ص 28.

[54] وهم أعضاء من النواة الصلبة لحزب الاتحاد الديمقراطي وجناحه العسكري pyd.
للتوسع ينظر: نماذج الحوكمة المحلية في سوريا، دراسة مرجعية، الأمم المتحدة "الاسكوا"، 2020، ص 37.

[55] منهل باريش، الانتخابات المحلية في سراقب تبيّن كيف يمكن للديمقراطية أن تنتشر في سوريا، كلام، 2017/8/25، شوهد في: 2024/10/6.

كما ركّز خلال مختلف الاستحقاقات الانتخابية بعد الثورة السورية على دعوة مراقبين من حلفائه لإضفاء مشروعية شكليّة على العملية ككل[56].

على ذات النحو، تسعى "قسد" لإرغام السكان في مناطق سيطرتها على المشاركة في هذه العملية، من خلال استخدام أسلوب التهديد، سواء بالملاحقة أو بالحرمان من الحقوق الأساسية، من جانب آخر توجّهت "قسد" بدعوات متلاحقة للمنظمات أو الدول من أجل الرقابة في اليوم الانتخابي على العملية سعياً لاكتساب الشرعية[57].

جدول رقم 3 مقارنة للسمات العامة للانتخابات في حالة "قسد" والمناطق الأخرى

انتخابات "قسد"	تجارب انتخابية محلية خارج سيطرة نظام الأسد
طغيان العامل السياسي الحالي والمستقبلي	طغيان الجانب الخدمي والمحلي
خدمة المشروع الأمني	التناقض مع المشروع الأمني
استحضار منظومة قانونية غريبة	الاستناد للإطار القانوني السوري
إرهاب الناخبين	تحفيز الناخبين
استثمار النتائج لخدمة المشروع	استثمار النتائج للتنمية المحلية

خاتمة:

تُجسّد العملية الانتخابية النزيهة والشفافة أداة رئيسة للتعبير عن طبيعة النظام السياسي من جهة، وعن الإرادة الشعبية الحقيقية من جهة أخرى، ولذلك ترتبط بطيف واسع ومعقّد من العمليات التي ترتبط بدورة حياة العملية الانتخابية والتي لا تقتصر على اليوم الانتخابي فقط، لذلك فقد جاءت المعايير الدولية لتضبط هذا المسار الطويل ولتواجه عمليات التلاعب الكبرى التي تحصل من الأنظمة الاستبدادية التي تحرص على إجراء عمليات انتخابية مشوّهة، واستثمار آثارها وخاصة على الصعيد الدولي.

يبدو أن "قسد" تريد تخيير السوريين المقيمين في مناطق سيطرتها بين خيارين سيّئين: إما تعطيل الحق في الانتخاب والترشّح بشكل شامل وتعيين هكذا مؤسسات تمثيليّة بقرارات مباشرة من سلطة استبدادية، أو تنفيذ عمليات انتخابية شكليّة على شاكلة انتخابات نظام الأسد، تكون النتائج معروفة فيها سلفاً.

[56] ينظر على سبيل المثال: مركز حقوقي يوثّق تهديدات تعرض لها سوريون في لبنان للمشاركة بالانتخابات، تلفزيون سوريا، 2021/5/21، شوهد في: 2024/6/10، عدنان الأحمد، النظام السوري يدعو 14 برلماناً لمراقبة الانتخابات الرئاسية، العربي الجديد، 2021/4/29، شوهد في: 2024/6/10.

[57] بعد تهديد بقطع الدعم.. قسد تجبر الأهالي على تسلّم البطاقات الانتخابية، تلفزيون سوريا، 2024/6/4، شوهد في: 2024/6/10.

بالموازنة بين الخيارين السابقين، يبدو أن النمط الثاني أكثر خطراً، تكتيكيّاً من جهة تزييف الإرادة الشعبية وتكريس وجود مؤسسات ضعيفة لا تُمثّل الشعب، واستراتيجيّاً من جهة إيجاد قناعة لدى السوريين باستحالة تنفيذ انتخابات حرة، وبالتالي الاستسلام لنموذج "أسدي" يعادي الشعب أكثر من تمثيله.

بناء على ذلك، إن استمرار واقع الحال بعدم تنفيذ الانتخابات في ظل السياق الاستثنائي الذي تمر به سوريا، بما في ذلك مناطق شمال شرق سوريا، حيث لا تتوفّر الشروط الرئيسة للبيئة الانتخابية، وفي ظل عدم استقرار أمني داخلياً وخارجياً، يعد أقل سوءاً من تزييف الإرادة الشعبية واستثمارها لغايات سلطوية.

في ظل هذه الأجواء ورغم ارتباط قرارات "قسد" بالبُعد السياسي أكثر منه بالبُعد الداخلي وتأجيلها للعملية لمرتين وتوقّعات بإلغائها في حال استمرار الضغط التركي الأمريكي وغياب التشجيع الغربي، فإن الخطوة تكشف عن مساعي "قسد" المستمرة لترسيخ منظومة حكم استبدادية مشوّهة في شمال شرق سوريا استناداً لأيديولوجية انفصالية متطرّفة، وهو ما يتشابه مع آلية تفكير ونهج نظام الأسد قبل الثورة السورية وبعدها، من حيث إدارة عمليات مشوّهة تزوّر إرادة الشعب السوري وتصادر قراره، مع التركيز على حملات دعائية لهذه العمليات في الفترة الأخيرة بغية إظهار شرعية لنظام الحكم ومؤسساته كمجلس الشعب والمجالس المحلية بوصفها معبّرة عن السوريين.

ختاماً، لا يمنع ما ذُكر سابقاً من ضرورة التمسّك بخيار الانتخابات المحلية في المناطق السورية خارج سيطرة نظام الأسد إذا كانت تخلو من أبعاد تهدف لتكريس التقسيم الحالي لسوريا، وتتحكّم في حاضر السوريين ومستقبلهم، وتفرض عليهم توجّهات بعيدة عن توافقاتهم الوطنية المطلوبة، وذلك أن الممارسات الانتخابية المحلية ذات الأهداف الخدمية -وإن كانت غير مكتملة الأركان في ظروف استثنائية وسياق معقّد- قد تساهم في دفع السوريين إلى تنظيم صفوفهم، وتؤهّلهم للعمل بشكل جماعي، فضلاً عن أنها تسمح بإظهار قيادات محليّة عبر آلية غير عُنفيّة، وتراكم خبرات انتخابية لدى المرشحين والناخبين، فضلاً عن تنظيمات المجتمع المدني والصحافة ..إلخ، تحضيراً للمستقبل السوري.